

انتخابات الجزائر تآهة بين تحديات التنظيم وخطاب التغيير

القانون الانتخابي الجديد يعطي فرصة للمستقلين لتغيير تركيبة البرلمان



محاولة تأسيس مشهد سياسي جديد

ويقول الصحافي المتخصص في الشأن البرلماني جمال فنيش إن نسبة المشاركة تمثل هاجسا وربما تكون ضئيفة مع انتعاش الحراك وتدهور المستوى المعيشي للجزائريين.

أبرز التحديات أمام الانتخابات التشريعية

- عودة احتجاجات الحراك الشعبي ولو أنها بوتيرة أقل بسبب قيود الأزمة الصحية
- نسبة المشاركة في الاقتراع رغم القانون الانتخابي الجديد الذي يوفر فرصة للجميع
- تركيبة البرلمان الجديد حيث من المرجح أن تطفئ عليه التحالفات بين الكتل الفائزة

ولكن ليس ذلك فقط، بل إن خطاب أحزاب الموالاة (حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم في عهد بوتفليقة والجمعية الوطنية الديمقراطي) باتت استغفرازا ومنفرا بعد أن أصبحت هذه الأحزاب تزعم أنها تمثل الحراك الشعبي، كما أن العزوف الانتخابي المحتمل يتغذى من شعور المواطنين المتزايد بأن البرلمان لا دور له ومجرد مؤسسة واجهة وموقع للترقية الاجتماعية.

ومن الهمات المرتبطة بالاستحقاقات المبكرة تركيبة المجلس الشعبي الوطني الذي سيتمخض عنها، في ظل المؤشرات التي تتحدث عن تراجع كبير للأحزاب التقليدية التي سيطرت عليه لسنوات.

في معسكر من يمهت القمع ويرزع الرعب والفرع ويحشد المتطرفين على الجلوس، مرة أخرى، على كرسي ابتزاز بالأسوأ.

تحديات كبرى

رغم تعهد تبون بضمان نزاهة الانتخابات بإسنادها لهيئة مستقلة تشرف عليها تجددت التظاهرات الشعبية في الذكرى الثانية للحراك الذي اندلع في فبراير 2019 رفضا لاستمرار نظام بوتفليقة، قبل أن تمتد المطالب إلى التغيير الشامل والجزري للنظام. وسبق أن رفض الحراك الذي يتزعمه تياران، الأول يرفض كل مبادرات السلطة ويطالب بحل كل المؤسسات وعقد مؤتمر تأسيسي أما الثاني فيطالب بحل مفاوضا عليه مع النظام قبل أي انتخابات، المسارات الدستورية المعتمدة للخروج من أزمة شغور منصب رئيس بعد استقالة بوتفليقة.

ومع ذلك تصر السلطات الجديدة على أن أغلب مطالب الحراك تحققت وأن التغيير بإسقاط كل مؤسسات البلاد خطر على الدولة وأن التغيير في كل دول العالم يتم من خلال انتخاب مؤسسات عبر الصناديق وعلى الجميع الانخراط في هذا السعي.

وتبرز نسبة المشاركة كأحد أكبر الهمات التي تنتظر الاستحقاقات النيابية المبكرة، خاصة بعد نسبة 23.7 في المئة في استفتاء تعديل الدستور والتي اعتبرت الأضعف في تاريخ البلاد. وبينما أقت السلطات باللوم على الأزمة الصحية قال معارضون إنها رسالة تفيد برفض الشارع لخارطة طريق السلطة.

على عملية الاقتراع، لأن الأليات التي أتاحتها تسمح بالحفاظ على إرادة الناخبين، عكس العقود الماضية التي هيمن فيها المال السياسي، لأن العمل كان قد سار على اختيار القائمة بمن فيها أو تركها بمن فيها، والآن بات الاختيار ممكنا بين أفراد اللائحة الواحدة، الأمر الذي سينهي مسألة البيع والشراء في الترتيب وفي اللوائح وفي الأحزاب.

ويبدو أن مسألة فرض جمع التوقيعات الشخصية على كافة الأحزاب والمستقلين باتت تلقي بظلالها على ما كان يعرف بـ"القوى التقليدية"، ولم يعد الانتشار الأقفى والتواجد في جميع المحافظات والبلديات كافيين لضمان تواجدهم في السابق، لأن النزول إلى الشارع لجمع تلك التوقيعات هو امتحان حقيقي وغير مسبوق لهؤلاء.

ولا يُستبعد غياب أحزاب كبيرة في بعض المحافظات عكس الاستحقاقات الماضية، لأن العملية تتطلب عملا ميدانيا وتعبئة قوية وقد يرسب هؤلاء في أول امتحان.

وكان حزب جبهة العدالة والتنمية الإخواني قد راسل الرئيس تبون من أجل تأجيل موعد الانتخابات، ويرفض العضو القيادي لخضر بن خلاف الطلب بـ"صعوبة التوفيق في حملة جمع التوقيعات في ظل الأجنحة الزمنية التي يستنزف منها رمضان شهرا كاملا تتراجع فيه وتيرة الأداء"، ليكون بذلك قد ظهر أحد أوجه ضعف التيار الإخواني.

ويرى منسق تيار المسار الجديد منذر بودن أن "الاستحقاق البرلماني سيضع الجزائر على سكة العهد الجديد، وسيطوي صفحة التخطيط والفرز للشهد السياسي وتوزيع "الحصص" النيابية على القوى السياسية. وقال لـ"العرب" إن "إرادة السلطة الجديدة والقوى السياسية والأهلية المؤمنة بالمسار الانتخابي لتحقيق التغيير السياسي ستحدي جميع المعوقات التي يروج لها في بعض الأوساط السياسية، على غرار العزوف الشعبي والمال السياسي والاحتجاجات السياسية، بفضل عملية التعبئة والحشد التي يقوم بها فواعل المجتمع المدني". وأكدت معظم الأحزاب

تدخل الجزائر بعد عدة أسابيع مرحلة جديدة من مسار سياسي متقلب بين السلطات الجديدة والحراك الشعبي، بإجراء انتخابات تشريعية مبكرة بعد قرار الرئيس عبدالمجيد تبون حل البرلمان مطلع الشهر الجاري. ورغم أن بعض الأصوات ترى في هذه العملية فرصة لتشكيل خارطة سياسية تكون فيها بصمة الجزائريين واضحة، يبدو الاستحقاق تآها بين تحديات التنظيم وخطاب التغيير.

الجزائر - يثير اتجاه الجزائر إلى عقد اقتراع تشريعي سابق لأوانه الصيف المقبل الكثير من الجدل، رغم التطمينات التي قدمتها السلطات للحراك الشعبي بأن هذه العملية لن تستغني أحدا وأنها ستحقق مطالب الجزائريين على النحو الذي يريده لبناء دولتهم الديمقراطية والقطع نهائيا مع الماضي. ومنذ الإعلان عن موعد تنظيم الانتخابات التشريعية المبكرة، وحتى قبلها، أكت عدة أحزاب سياسية في الجزائر أنها ستشارك فيما أعلنت أخرى أنها ستقاطع العملية لعدم ثقتها في العملية، وسط ترجيح المراقبين أن يكون للمستقلين حضور قوي في هذا الاستحقاق المرصع في 12 من يونيو المقبل.

موقف الأحزاب

أكد رئيس حزب التجديد والتنمية أسير طيبي أن رفع حاجز العتبة من قانون الانتخابات الجديد وتطبيق التوقيعات الشخصية للوائح الترشيح على كافة الأحزاب السياسية والمستقلين سيضعان الجميع على خط واحد، ويحققان مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع بعد عقود من هيمنة أحزاب السلطة على المجالس المنتخبة والإقصاء المبرمج للأحزاب المستجدة.

وقال طيبي في تصريح لـ"العرب" إن "القانون الجديد على ما يحسب عليه، فإنه ينظر أن يحقق تحولا سياسيا هاما في البلاد، ويعد رسم خارطة السياسة بشكل يتخرج الإرادة الحقيقية للجزائريين، وأن المرونة التي تبديها السلطة العليا لتنظيم الانتخابات في التعاطي مع شرطي المناصفة في اللوائح بين الرجال والنساء وحضور الشباب تدفع باتجاه التثبيح على دخول سباق الاستحقاق البرلماني".

ولفت إلى أن القانون المذكور أرسى قواعد التمثيل الحقيقي للشارع وأنه يحفز الناخبين على الإقبال



أسير طيبي
تتوقع تشكل خارطة سياسية تتزعم الإرادة الحقيقية للجزائريين

ما الضمانات

يقدم قانون الانتخابات الجديد تسهيلات بصفة استثنائية مختلف التشكيلات السياسية وخاصة الراغبين في الترشيح بصفة مستقلة، حيث يشترط على الجميع جمع عدد معين من التوقيعات لدخول السباق دون تطبيق قاعدة إقصائية حول ضرورة الحصول على نسبة 4 في المئة من الأصوات في الانتخابات السابقة مع مجانية القاعات وطبع الملصقات بالنسبة إلى الشباب.

كما منح تسهيلات خاصة للشباب، من خلال شرط منح نصف عدد مترشحي القوائم الانتخابية لمن تقل أعمارهم عن 40

المسيرات الحوثية التهديد الأكبر للمنشآت الحيوية في الخليج

بالمسيرات القادمة من اليمن، ثلاثة منها ضربت منشآت نفطية ومطارا في الجنوب والشرق، ولكن بشكل أكثر أهمية في الرياض على بعد حوالي ألف كم من الحدود اليمنية.

ولفتت مؤسسة أي.آتش.أس ماركييت الأمنية الاستشارية هذا الشهر إلى أنه من المرجح أن تستمر هجمات الحوثيين على المنشآت الحيوية خاصة بتبنيها كاستراتيجية طويلة الأمد خاصة في الوقت الذي يوسع فيه الحوثيون هجومهم على مارب.

وتتملك السعودية 80 رادارا للدفاع الجوي، لكن العديد من هذه الأنظمة قديمة يعود تاريخها إلى عدة عقود، حيث أن نظام الدفاع الصاروخي باتريوت السعودي ليس مصمما بشكل أساسي لصد المسيرات التي تحلق على ارتفاع منخفض.

ويتوقع خبراء أي.آتش.أس أن يزداد مع الوقت مدى هجمات الحوثيين بالمسيرات ما يشكل خطرا على منشآت في الخليج، خاصة وأن السيطرة على المزيد من الأراضي، فقد تكففت هجماتهم الجوية مع استئنائهم حملتهم الشهر الماضي للسيطرة على مارب، آخر معقل للحكومة في الشمال.

ومنذ بداية العام، أقرت السعودية بتعرضها لما لا يقل عن 45 هجوما

وكانت محطة نفطية وحقل للخام في السعودية قد تعرضا في سبتمبر 2019 إلى ضربة غير مسبوقه بمسيرات وصواريخ ما أدى إلى نصف إنتاج البلد الخليجي من الخام لعدة أيام. وأعلن الحوثيون حينها مسؤوليتهم عن الهجوم، لكن الرياض وواشنطن اتهمتا إيران بتفخيذه.

ووفقا لمصادر إعلامية حوثية وخبراء مستقلين، فإن أكثر طائرات الحوثيين تطورا هي صماد 3، التي تستطيع حمل 18 كغ من المتفجرات ويبلغ مداها 1500 كلم وسرعته القصوى 250 كلم في الساعة، وتأتي بعد ذلك قاصف

ويقول مراقبون إن الحوثيين يستخدمون المسيرات كجزء من استراتيجية للتأثير على أي مفاوضات سلام مستقبلية، وللضغط على السعودية بينما يمضون قدما للسيطرة على المزيد من الأراضي، فقد تكففت هجماتهم الجوية مع استئنائهم حملتهم الشهر الماضي للسيطرة على مارب، آخر معقل للحكومة في الشمال.

ومنذ بداية العام، أقرت السعودية بتعرضها لما لا يقل عن 45 هجوما

فهم يقولون إنهم يصنعونها محليا بينما تحمل الطائرات البيضاء والرمادية ملصق "صنع في اليمن"، ويقول الخبراء إنها تحتوي على مكونات إيرانية مهربة. ويشير مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في أحد تقاريره إلى أن تهريب المكونات يتم عبر الحدود البرية لتصل إلى محافظة المهرة في شرق اليمن، وكذلك عبر الموانئ البحرية الصغيرة على طول البحر الأحمر وبحر العرب وخليج عدن.

أكد تقرير لالأم المتحدة قبل عامين أن الحوثيين لديهم إمكانية "الوصول إلى المكونات الأساسية، مثل المحركات وأنظمة التوجيه، من الخارج".



أدوات ميليشيات إيران لتهديد أمن الخليج

ويؤكد المحللون أن الحوثيين المدعومين من إيران باتوا يمتدسون بالقتال، فقد خاضوا بين 2004 و2010 ست حروب مع السلطات إبان حكم الرئيس الراحل علي عبدالله صالح خصوصا في معقلهم الجبلي في صعدة شمال العاصمة صنعاء، كما قاتلوا السعودية بين 2009 ومطلع 2010 في أعقاب توغلهم في أراضي المملكة.

وبينما تخوض القوات السعودية عملية مطاردة شبه يومية ضد عدو يصعب تقفي أثره بسهولة، يتكبح الحوثيون على تطوير الطائرات دون طيار، التي تحمل علامة "صنع في اليمن"، حيث أصبحت سلاحهم المفضل بعدما اعتمدوا لسنوات على الصواريخ الباليستية، وأضحت بمثابة ترسانة هجومية تتحول يوما بعد يوم إلى ما يشبه "القوة الجوية".

ولطالما اتهمت السعودية والولايات المتحدة إيران بتزويد الحوثيين بالأسلحة، وهو ما تنفيه طهران على السواء، ولكن تظهر الهجمات المتواترة على المدن والمنشآت الحيوية جنوب وغرب السعودية أن الجماعة تمتلك مجموعة كبيرة من المعدات والأسلحة بما في ذلك الدبابات والصواريخ الباليستية، التي استولت عليها من مخازن الجيش اليمني عقب السيطرة على صنعاء في 2014.

أما بالنسبة إلى الطائرات المسيرة،

بعد ست سنوات من تدخل تحالف عسكري بقيادة السعودية دعما لحكومة الرئيس عبدربه منصور هادي نزار اليمن، تحول المتمردون الحوثيون من مقاتلين في الجبال إلى عنصر تهديد إقليمي بفضل طائراتهم المسيرة، التي باتت أكثر قدرة على استهداف المدن البعيدة وضرب المنشآت النفطية المحصنة في منطقة الخليج العربي.

أنواع مسيرات الحوثيين

- صماد 3 تستطيع حمل 18 كغ من المتفجرات ويبلغ مداها 1500 كلم
- قاصف 1 وقاصف 2 تستطيع حمل 30 كغ من المتفجرات بمدى 150 كلم
- طائرات استطلاع، وهي راصد بمدى 35 كلم وهدهد بمدى 30 كلم وراقب بمدى 15 كلم
- الجماعة أعلنت مؤخرا عن 7 أنواع جديدة لم تحدد مزاياها تضمنت صماد 4